التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016

© صندوق النقد العربي 2016

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي :
الدائرة الاقتصادية والفنية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 552 6171-2-971+
فاكس : 6454 632-2-971+
البريد الإلكتروني : economic@amfad.org.ae
Website : http://www.amf.org.ae

نبذة تاريخية

كانت اللجنة السباعية لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قد أوصت، عند اجتماعها في فبراير 1980، بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بغية الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل من المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن إقتصادات الوطن العربي، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن السادة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي.

صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980 وكان ذلك العدد ثمرة للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، كما انضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ العدد الثالث.

تأمل الجهات الأربع المشاركة في التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة وحيّدة تامة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد ويعين المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصاد العربي، وعاملاً مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في أرجاء الوطن العربي، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

والله من وراء القصد،،،

كمال حسن علي	**عبد اللطيف الحمد**	**عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي**	**عباس علي النقي**
الأمين العام المساعد	المدير العام	المدير العام	الأمين العام
للشؤون الإقتصادية	رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة	منظمة الأقطار العربية
الأمانة العامة	الصندوق العربي للإنماء	صندوق النقد	المصدرة للبترول
لجامعة الدول العربية	الإقتصادي والإجتماعي	العربي	(الأوابك)

تقديـــــم

يتناول **العدد السادس والثلاثون** من التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2016، وكعادته منذ صدور العدد الأول منه عام 1980، التطورات الاقتصادية في الدول العربية. ويعتبر التقرير الاقتصادي العربي الموحد نموذجاً للتعاون المثمر بين مؤسسات العمل العربي المشترك، حيث يشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك). وفي إطار هذا الجهد المشترك تقوم الجهات الأربع بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. وإضافة لذلك، يضطلع صندوق النقد العربي منذ بداية صدور التقرير في عام 1980 بمهام تحرير التقرير وإصداره. ويعرض التقرير في صورة أولية محدودة التداول للمناقشة وإبداء الدول الأعضاء ملاحظاتها، وذلك خلال اجتماعات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورة سبتمبر من كل عام. وفي ضوء تلك الملاحظات يقوم صندوق النقد العربي، بالتنسيق مع المؤسسات المشاركة الأخرى، بتحرير الصيغة النهائية من التقرير وإصداره قبل نهاية العام.

وقد حرصت المؤسسات المشاركة في إعداده على أن يعكس التقرير بصورة موضوعية وعلمية أوضاع الاقتصادات العربية سواء من ناحية البيانات والمعلومات المتاحة، أو ما يتضمنه من منهجية في إعداده وتطويره. من ناحية البيانات والمعلومات، يعتمد القائمون على إعداد مواد التقرير على الحصول على البيانات والمعلومات من المصادر الوطنية الموثوقة، وإجراء التقديرات لما لا يستطيعون الحصول عليه، لإنجاز مادة التقرير في الوقت المحدد. وتبذل الجهات الرسمية في الدول العربية جهوداً مشكورة، في الاستجابة لطلبات استكمال الاستبيان الخاص بالتقرير. ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى يتمكن المسؤولون عن إعداد مواد التقرير من إعطاء صورة متكاملة لمختلف جوانب الاقتصادات العربية.

ومن ناحية المنهجية في إعداد التقرير وتطويره، تحرص المؤسسات المشاركة على أن تتضمن فصول التقرير تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية باستخدام المؤشرات الرئيسية، وتصنيف الدول العربية حسب الموضوع قيد الدراسة لتسهيل عملية التحليل المقارن. وفي سبيل ذلك، تم احتساب البيانات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية في الدول العربية بالدولار الأمريكي حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. وأخيراً، يتناول التقرير فصلاً خاصاً كل عام يشكل محوراً حول أحد المواضيع الاقتصادية الهامة بحيث تعكسه الفصول الأخرى كلما أمكن ذلك. ونرجو أن يكون هذا العدد من التقرير الاقتصادي العربي الموحد كالأعداد السابقة مرجعاً للمسؤولين والمحللين لأحوال الاقتصادات العربية.

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2015

المساحة		
المساحة الكلية	13.3	مليون كم² (1.4 مليار هكتار)
نسبتها إلى العالم	9.6	في المائة
السكان والعمالة		
عدد السكان	387	مليون نسمة
نسبتهم إلى العالم	5.3	في المائة
القوى العاملة*	128.5	مليون نسمة
معدل البطالة*	11.4	في المائة
الناتج المحلي الإجمالي		
القيمة بالأسعار الجارية	2429	مليار دولار أمريكي
معدل النمو السنوي (بالأسعار الجارية)	-10.9	في المائة
معدل النمو السنوي (بالأسعار الثابتة)**	2.8	في المائة
متوسط نصيب الفرد من االناتج (بالأسعار الجارية)	6872	دولار أمريكي
نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج	5.8	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج	22.6	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج	11.0	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج	51.4	في المائة
النفط		
نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي	55.4	في المائة
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي	27.6	في المائة
إنتاج النفط الخام	23.7	مليون برميل يومياً
نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي	30.4	في المائة
نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي	16.4	في المائة (في عام 2014)
عوائد الصادرات النفطية (تقديرات بالأسعار الجارية)	325.4	مليار دولار أمريكي
التجارة		
الصادرات السلعية (فوب)	832.5	مليار دولار أمريكي
نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية	5.1	في المائة
الواردات السلعية (سيف)	830.9	مليار دولار أمريكي
نسبة الواردات إلى الواردات العالمية	5.0	في المائة
إجمالي الصادرات العربية البينية	108.1	مليار دولار أمريكي
نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	13.0	في المائة
الاحتياطيات الخارجية الرسمية		
قيمة الاحتياطات الخارجية الرسمية***	1194.1	مليار دولار أمريكي
متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات العربية (فوب)	19.1	شهراً
الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة		
قيمة الدين العام الخارجي	210.1	مليار دولار أمريكي
قيمة خدمة الدين العام الخارجي	16.6	مليار دولار أمريكي
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	22.6	في المائة
نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة صادرات السلع والخدمات	7.5	في المائة

* من واقع بيانات منظمة العمل الدولية. **باستثناء سوريه وليبيا ***باستثناء الذهب النقدي.

الرموز المستخدمة في التقرير

...	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	البيان غير متوفر أو لا ينطبق
-	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	القيمة أو النسبة تعادل الصفر
(%)	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	نسبة مئوية
ج	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	جرام
كم	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	كيلو متر
كم^2	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	كيلو متر مربع
كج/كجم	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	كيلو جرام
مل	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	ملليلتر (1000/1 لتر)
ملم	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	ملليمتر
ملم^3	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	ملليمتر مكعب
م^3	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	متر مكعب
ب/ي	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	برميل نفط يومياً
ب م ن	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	برميل مكافئ نفط
ب م ن/ي	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	برميل مكافئ نفط يومياً
ط م ن	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	طن مكافئ نفط
و ح ب	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	وحدة حرارية بريطانية
أوبك	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	منظمة الدول المصدرة للبترول
أوابك	ـــــــــــــــــــــــــــــــ	منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

المحتويات

الصفحة

نبـذة تاريخيـة	أ
تقديـــم	ب
مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2015	ج
الرموز المستخدمة في التقرير	د
نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2015	i
الفصل الأول : التطورات الاقتصادية الدولية	1
نظرة عامة	1
نمو الاقتصاد العالمي	2
التضخم	10
البطالة	12
أسعار الفائدة	13
التجارة والمدفوعات	14
صافي التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	17
الاحتياطيات الخارجية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	18
الدين العام الخارجي	18
أسعار الصرف	20
أسواق الأسهم والسندات الدولية	21
التطورات في أسواق النفط العالمية	22
انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على إقتصادات الدول العربية	23
النمو الاقتصادي	25
الفصل الثاني : التطورات الاقتصادية والاجتماعية	31
نظرة عامة	31
التطورات الاقتصادية	33
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	36
الأسعار	38

	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي	39
	الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق	41
	معدل الإستثمار والادخار	44
	صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد	47
	الأداء الاقتصادي والفقر في الدول العربية	49
	تطور مؤشرات الفقر	49
	تطور مؤشرات توزيع الدخل	51
	التطورات الاجتماعية	54
	السكان	55
	الاوضاع الصحية	56
	التعليم	60
	العمالة	66
	البطالة	67
الفصل الثالث	**: قطاع الزراعة والمياه**	71
	نظرة عامة	71
	الناتج الزراعي العربي	72
	الموارد الزراعية.....	73
	الموارد المائية.....	77
	الموارد البشرية	79
	الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي	82
	تحديات الإنتاج الزراعي وآفاق تطويره.....	87
	التجـارة الزراعية العربية	97
	السياسات الغذائية	103
	الفجوة الغذائية	105
الفصل الرابع	**: القطاع الصناعي**	109
	نظرة عامة	109
	الناتج الصناعي العربي.....	110
	الصناعات الاستخراجية	114
	الصناعات التحويلية	116
	التعاون الصناعي العربي وآفاق تطويره.....	130

الفصل الخامس	**: التطورات في مجال النفط والطاقة**	141
	نظرة عامة	141
	الاستكشافات والاحتياطيات البترولية	142
	الإنتاج	145
	الطلب على الطاقة	147
	الأسعار	154
	صادرات النفط والغاز الطبيعي	161
الفصل السادس	**: التطورات المالية**	167
	نظرة عامة	167
	الإيرادات العامة والمنح	168
	الإنفاق العام	177
	الوضع الكلي للموازنات العامة	181
	تطورات الدين العام	184
الفصل السابع	**: التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية**	187
	نظرة عامة	187
	التطورات النقدية	189
	السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها	197
	التطورات المصرفية	202
	التطورات في أسواق المال العربية	210
الفصل الثامن	**: التجارة الخارجية للدول العربية**	225
	نظرة عامة	225
	التجارة الخارجية السلعية الإجمالية	226
	التجارة البينية السلعية العربية	235
	تجارة الخدمات في الدول العربية	245
	تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي	251
الفصل التاسع	**: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف**	255
	نظرة عامة	255
	موازين المدفوعات	256
	الموازين التجارية	256
	موازين الخدمات والدخل والتحويلات	259
	موازين الحسابات الخارجية الجارية	261
	موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية	263
	الاحتياطيات الخارجية الرسمية	264

	الدين العام الخارجي	266
	التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية	268
	تطورات أسعار الصرف العربية	269
الفصل العاشر (المحور) :	**المصادر النفطية غير التقليدية: الواقع والآفاق والانعكاسات على الدول العربية**	275
	نظرة عامة	275
	لمحة عامة حول مصادر النفط غير التقليدية في العالم	278
	صناعة النفط الصخري العالمية	286
	التحديات التي تواجة صناعة رمال النفط	294
	السيناريوهات المستقبلية لأسعار النفط وانعكاساتها على إنتاج النفوط غير التقليدية	297
	الانعكاسات المحتملة للتطورات في المصادر النفطية غير التقليدية على الدول العربية	299
	الانعكاس على مشاريع الطاقة المتجددة	308
الفصل الحادي عشر	**: العون الإنمائي العربي**	311
	نظرة عامة	311
	المساعدات الإنمائية العربية	312
	العون الإنمائي العربي	314
	العون المقدم من الدول العربية	314
	العون المقدم من مجموعة التنسيق	317
	أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية	327
الفصل الثاني عشر	**: التعاون العربي في مجال تغير المناخ**.....	331
	نظرة عامة	331
	واقع التغير المناخي وانعكاساته على الدول العربية.....	332
	التعامل مع تغير المناخ إقليمياً ودولياً	341
	العمل العربي المشترك بشأن تغير المناخ.....	344
	إجراءات التكيف مع تغير المناخ خلال المرحلة المقبلة	348
	نظرة مستقبلية في ضوء قمة باريس.....	353
	مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.....	355
الفصل الثالث عشر	**: الاقتصاد الفلسطيني**	357
	نظرة عامة	357
	التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية	358
	التطورات الاجتماعية.....	366
	التجارة الخارجية	373
	الموازنة العامة	374
	الاستثمار الدولي والدين الخارجي	378

المفاهيم والمصطلحات المستخدمة	381
الملاحق الإحصائية:	
ملاحق الفصل الاول : التطورات الاقتصادية الدولية (1/1) – (10/1).....	399
ملاحق الفصل الثاني : التطورات الاقتصادية والاجتماعية (1/2) – (19/2)...	409
ملاحق الفصل الثالث : القطاع الزراعي (1/3) – (12/3).....	431
ملاحق الفصل الرابع : القطاع الصناعي (1/4)-(13/4)	447
ملاحق الفصل الخامس : التطورات في مجال النفط والطاقة (1/5)-(10/5).....	462
ملاحق الفصل السادس : التطورات المالية (1/6)-(11/6)	472
ملاحق الفصل السابع :التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية (1/7)-(10/7).....	485
ملاحق الفصل الثامن : التجارة الخارجية للدول العربية (1/8)-(11/8)	500
ملاحق الفصل التاسع : موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف (1/9)-(14/9).....	516
ملاحق الفصل العاشر: المصادر النفطية غير التقليدية: الواقع والآفاق والانعاكسات على الدول العربية - (1/10) - (6/10).....	534
ملاحق الفصل الحادي عشر : العون الإنمائي العربي (1/11) - (7/11).....	540
ملاحق الفصل الثاني عشر : التعاون العربي في مجال تغير المناخ (1/12).....	547
ملاحق الفصل الثالث عشر :الاقتصاد الفلسطيني (1/13).....	548
الجـــــــــــداول:	
تطور مؤشرات أداء بعض البورصات العالمية خلال الفترة (2011-2015).....	21
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2014 و2015).....	36
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات 2000 و2005 و2010 و(2011 – 2015).....	37
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2000 و2005 و(2010 – 2015).....	39
الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية 2005 و2010 و2014 و2015.....	40
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق 2005 و2010 و2014 و2015.....	42
متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي في عام 2015.....	44
معدل الادخار والاستثمار في الدول العربية 2015	45

نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية (2014 – 2015).....	48
توزيع الطبقات الوسطى في بعض الدول العربية حسب الحجم والقدرة الشرائية..	54
ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة.....	65
تطور معدّلات البطالة في بعض الدول العربية.....	68
تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية (بالأسعار الجارية).....	72
الأقاليم البيئية والمناخية في الدول العربية.....	74
القوى العاملة في قطاع الزراعة حسب مجموعات الدول.....	80
إنتاج القمح في بعض الدول العربية.....	82
نسبة التغير في الإنتاج الزراعي في الدول العربية في عام 2015.....	83
متوسط إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية الأساسية في الدول العربية.....	89
فاقد وهدر الغذاء في الوطن العربي.....	95
الصادرات والواردات الزراعية العربية	97
صافي الواردات الزراعية العربية.....	100
التجارة البينية الزراعية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية 2014.....	103
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية).....	111
تطور طاقات إنتاج الإثيلين في الدول العربية (2010 – 2014).....	125
نتائج التحليل المالي لخطوط الربط الكهربائي	134
مدد وتاريخ بداية العمل والدخول في الخدمة ومسارات مشروعات الربط الكهربائي.....	135
التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية (2011 – 2015).....	136
مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول (2011 – 2013).....	137
صادرات الصناعة التحويلية لمجموعات من الدول.....	138
مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية (2014).....	139
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2011 – 2015).....	149
التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية (2015).....	152

أسعار بعض النفوط العربية (2014 – 2015).....	156
أسعار المنتجات البترولية للمستهلك في بعض الدول العربية (2015).....	158
أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة (2010 – 2015).....	160
الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق (2014 – 2015).....	161
وجهة الصادرات النفطية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (2015).....	162
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2014 – 2015).....	163
اتجاه صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي (2015).....	164
الايرادات الحكومية في الدول العربية (2014 – 2015).....	169
البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية (2011 – 2015).....	174
الإنفاق العام في الدول العربية (2014 – 2015).....	177
عجز/ فائض الموازنة العامة في الدول العربية (2011 – 2015).....	181
المديونية العامة في عدد من الدول العربية.....	185
تطور الودائع لدى المصارف العربية (2014 – 2015).....	203
القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية (2014 – 2015).....	204
بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي لبعض الدول العربية (2014 – 2015)..	206
بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي لبعض الدول العربية (2014 – 2015)..	207
التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2011 – 2015).....	227
تنافسية الصادرات العربية	232
اداء التجارة العربية البينية (2011 – 2015).....	235
مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2011 – 2015).....	237
حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات البينية لبعض الدول العربية (2015).....	238
مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2011 – 2015).....	240
هيكل التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية (2012 – 2015).....	242
التجارة البينية للبترول الخام (2011 – 2015).....	244
حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية.....	245

الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة (2014 – 2015).....	266
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة (2014 – 2015).....	268
توقع تطور إنتاج رمال النفط في كندا	294
توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها (2010 – 2015).....	320
التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية (2010 – 2015).....	321
توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة (2010 – 2015)....	322
أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية (2015).....	327
مساحة الأراضي المهددة بالتصحر في المنطقة العربية.....	335
مقارنة بين حساسية السواحل العربية ومناطق مختلفة من العالم بالنسبة لارتفاع مستوى سطح البحر وفقا لمؤشرات محددة.....	337
انبعاث الغازات الدفينة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2010).....	345
المؤشرات الرئيسة للنشاط الفندقي في فلسطين (2013-2015).....	365

الأشكـــال البيـــــانيـــــة:

معدلات النمو الحقيقي في العالم وفي مجموعتي الدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة (2011 – 2015).....	3
معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية	12
معدلات نمو كل من الصادرات والواردات في الدول المتقدمة	15
معدلات نمو كل من الصادرات والواردات في الدول النـاميـة	15
تطور التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى.....	17
تطور نصيب مجموعات الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى من الديون الخارجية القائمة	19
تطور مؤشرات أداء بعض البورصات العالمية الرئيسية.....	22
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2001 – 2015).....	34
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2000 – 2015).....	34

توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (2015).....	42
معدل الاستثمار والادخار في الدول العربية (2015).....	46
مؤشرات الفقر حسب خط الفقر الدولي.....	50
دليل الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول العربية.....	50
تطور مؤشر جيني لتوزيع الدخل.....	52
نسبة الطبقة الوسطى من السكان في بعض الدول العربية.....	53
المؤشر المستهدف لوفيات الأطفال دون الخامسة في عام 2015 وفق الأهداف الإنمائية الثانية.....	58
المؤشر الفعلي للقيد الصافي في مراحل التعليم الأساسي عام 2014 والمعدل المستهدف عام 2015.....	61
مساهمة بعض الدول العربية في إنتاج القمح عام 2015.....	83
تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2014 و2015.....	84
تطور إنتاج الاسماك في الدول العربية 2005 و2010، و(2013 – 2015).....	87
الصادرات والواردات الزراعية العربية.....	98
تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية 2005 و(2010 – 2014).....	106
تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية في الدول العربية.....	111
مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2015).....	113
إنتاج واستهلاك الاسمنت في الدول العربية (2014).....	119
توزيع نسب الطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية (2015).....	121
توزيع نسب طاقة إنتاج الإثيلين في الدول العربية (2014).....	125
احتياطات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية (2015).....	144
الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية (2015).....	144
تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية (2011 – 2015).....	145
النمو الاقتصادي العالمي والطلب العالمي على النفط (2011 – 2015).....	148
تطور الطلب على مصادر الطاقة في الدول العربية (2011 – 2015).....	149
الحركة الأسبوعية لأسعار سلة أوبك (2015).....	155

متوسط أسعار النفط و قيمة الصادرات النفطية للدول العربية (2011 – 2015).	165
نمو عناصر الإيرادات العامة.(2013 – 2015)	170
نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية (2014 – 2015).....	171
نمو الإنفاق العام في الدول العربية (2014 – 2015).....	178
نسبة الفائض/ العجز في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2014 – 2015).....	183
نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2014 – 2015).....	186
معامل الاستقرار النقدي لبعض الدول العربية (2014 – 2015).....	192
تطور معدلات نمو السيولة المحلية (M2) في بعض الدول العربية (2014 – 2015).....	198
مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيوبة المحلية (2011 – 2015).....	201
أداء مؤشرات الأسعار المحلية للبورصات العربية بالمقارنة مع الأسواق العالمية والناشئة (2015).....	213
تطور تعاملات الاجانب في أسواق المال العربية (2011 – 2015).....	215
تطور صافي تعاملات الاجانب في البورصات العربية بشكل ربعي لعام 2015..	216
صافي الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية لعام 2015.....	217
تطور اصدارات سندات الشركات العربية (2008 – 2015).....	218
تطور حجم اصدار السندات السيادية في الدول العربية.....	219
تطور حجم اصدارات صكوك الشركات في الدول العربية (2007 – 2015)....	220
التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2015).....	228
اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2015).....	229
الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2015).....	230
نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (2015).....	236
الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (2015).....	239
حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية (2013 – 2015).....	241
أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية (2012 – 2015).....	241
حصة الصادرات والواردات البينية من البترول الخام لبعض الدول العربية (2015).....	245

نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (2015).....	246
المتحصلات والمدفوعات وميزان إجمالي تجارة الخدمات للدول العربية (2011 – 2015).....	247
هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2015).....	248
رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. (2011 – 2015).....	256
نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2014 - 2015).....	257
تطور الموازين التجارية للدول العربية (2011 – 2015).....	258
نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2011 – 2015)	261
رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2014 – 2015).....	262
التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2011 – 2015).....	264
تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2009 – 2015).....	271
التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار (2015).	273
التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو (2015)..	273
التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة لعام 2015	274
مصادر النفط غير التقليدية القابلة للاستخلاص من الناحية التقنية (2014).....	281
توزيع الاحتياطي العالمي من النفط الثقيل.....	282
تطور إنتاج النفط الثقيل في العالم (2000 – 2014).....	283
توزيع الاحتياطي العالمي من النفط الصخري.....	286
تطور إنتاج النفط الصخري في العالم (2010 – 2015).....	287
تطور إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية (2004 – 2015)...	288
المناطق الرئيسية لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.....	289
توقع تطور الإنتاج العالمي من النفط الصخري (2020 – 2040).....	290
توزيع الاحتياطي العالمي من رمال النفط	291
تطور إنتاج رمال النفط (2010 – 2015).....	292
تطور إنتاج رمال النفط في كندا (2005 – 2015).....	293

تطور إنتاج النفط في منطقة ما قبل الملح في البرازيل (2008 – 2014).....	296
سيناريو الأساس لمنظمة الأوبك.....	297
توقعات تطور إنتاج النفط الصخري الأمريكي.....	298
التغير في الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية.....	300
سعر برميل النفط الذي يحقق التعادل في الموازنات العامة في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط.....	301
العائدات النفطية للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط (2014 – 2015).....	302
توقعات توزيع الواردات النفطية لدول أسيا المطلة على المحيط الهادي بحسب المناطق (2013 – 2040).....	303
تطور واردات النفط الأمريكية من كلٍ من الجزائر(ممثلة للنفوط الخفيفة)، والكويت (ممثلة للنفوط الثقيلة) (2008 – 2014).....	304
تطور الطاقة التكريرية لمصافي النفوط القائمة في الدول العربية (2010 – 2015).....	307
المتوسط السنوي للعون الإنمائي العربي (1970 – 2015).....	314
توزيع العمليات التمويلية ومصادر تمويلها (2010 – 2015).....	320
التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية (2010 – 2015).....	322
توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة (2010 – 2015)....	323
المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (2015).....	323
التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق (2015).....	324
إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (2000 – 2014).....	328
مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.....	338
دورية حدوث فيضانات بالمملكة المغربية	345
مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2015.....	366
التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الإقامة (2015).....	367
توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية عام 2015.....	370

الأطُـــــــــــــــر:

لمحة عن إصلاحات السياسة النقدية في الدول العربية.....	189
الجهاز العربي التنسيقي للاعتماد	253
الدينار الجزائري يواجه ضغوط مقابل الدولار الأمريكي.....	271
نافذة أهداف التنمية المستدامة.....	326
التأثيرات الاقتصادية للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.....	372
قطاع غزة منطقة غير صالحة للسكن قبل عام 2020.....	378

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية
خلال عام 2015

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2015. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية حيث يتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع **"المصادر النفطية غير التقليدية: الواقع والآفاق والانعكاسات على الدول العربية"**. وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للعون الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً عن **التعاون العربي في مجال تغير المناخ**، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

استمر تباطؤ الاقتصاد العالمي للعام الرابع على التوالي خلال عام 2015 بما يعكس عدداً من العوامل لعل من أهمها ضعف مستويات الانفاق الاستهلاكي والاستثماري التي أثرت على مستويات الطلب الكلي في بعض الدول المتقدمة، وكذلك تراجع أسعار السلع الأساسية وعلى رأسها النفط والتطورات السياسية غير المواتية والتقلبات في مستويات تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي أضعفت النمو الاقتصادي في البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى.

ففي الدول المتقدمة، شهد النشاط الاقتصادي تحسناً طفيفاً خلال عام 2015 وسط تباين اتجاهات النمو الاقتصادي ما بين دول المجموعة. ففي الوقت الذي تحسن فيه معدل نمو اقتصادات منطقة اليورو، سجلت باقي الدول المتقدمة الأخرى تراجعاً أو استقرار في معدلات النمو في ظل المؤشرات التي تشير إلى حدوث تراجع ملحوظ لمستويات الناتج الممكن تحقيقها (Potential Output) في الدول المتقدمة على ضوء التراجع المزمن في مستويات الاستثمار في تلك البلدان. أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الاخرى، فرغم انخفاض معدل نموها خلال عام 2015 مقارنة بالنمو المسجل عام 2014 نتيجة التباطؤ الحاد في معدل نمو عدد من الاقتصادات الرئيسية في هذه المجموعة، إلا أنها لا زالت تسجل معدلات نمو تعادل ضعف معدلات النمو المسجلة في الاقتصادات المتقدمة.

بناء على ما سبق، سجل الاقتصاد العالمي نمواً ضعيفاً لم يتجاوز 3.1 في المائة مقارنة بنحو 3.4 في المائة لمعدل النمو المسجل عام 2014 بما يمثل أدنى مستوى **لنمو الاقتصاد العالمي** منذ الأزمة المالية العالمية. يأتي هذا النمو كمحصلة للتحسن الطفيف في مستوى النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والذي ارتفع إلى نحو 1.9 في المائة في عام 2015

مقارنة بنحو 1.8 في المائة في عام 2014. في المقابل، بلغ معدل النمو في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى نحو 4 في المائة متراجعاً عن المستوى المسجل عام 2014 البالغ 4.6 في المائة.

في ظل تباطؤ وضعف النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة وانخفاض أسعار السلع الأولية، سجل **معدل التضخم** في الدول المتقدمة تراجعاً ملحوظاً إلى 0.3 في المائة عام 2015 مقارنة بنحو 1.4 في المائة في عام 2014، بينما استقر معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى عند مستوى 4.7 في المائة. فعلى الرغم من اتجاه الأسعار العالمية للسلع الأساسية نحو الانخفاض، إلا أن تلك الدول قد شهدت في المقابل بعض الضغوط التضخمية الناتجة عن تراجع قيمة العملات المحلية لبعض دول المجموعة مقابل العملات الرئيسية لا سيما الدولار، إضافة إلى الآثار التضخمية الناتجة عن تحرير أسعار بعض السلع المُدعمة والتشوهات الهيكلية في بعض أسواق السلع الأساسية بما حد من ظهور الأثر الإيجابي لتراجع أسعار السلع الأساسية على المستوى العام للأسعار.

شهد **معدل البطالة** في الدول المتقدمة انخفاضاً عام 2015 ليبلغ نحو 6.7 في المائة مقابل 7.3 في المائة عام 2014. رغم هذا الانخفاض لا يزال معدل البطالة في دول المجموعة مرتفعاً مقارنة بمعدل البطالة العالمي البالغ 5.9 في المائة. في هذا الإطار، تمكنت منطقة اليورو من خلق وظائف جديده عام 2015، مما أدى إلى انخفاض عدد العاطلين فيها من نحو 18 مليون عاطل بنهاية يونيه 2014، إلى نحو 17.5 مليون عاطل بنهاية ديسمبر 2015 نتيجة ارتفاع معدل نمو الوظائف بها من 0.7 في المائة عام 2014 إلى نحو 1.2 في المائة عام 2015، بما ساهم في انخفاض معدل البطالة من 11.6 في المائة عام 2014 إلى نحو 10.9 في المائة عام 2015، لتنخفض بذلك معدلات البطالة في منطقة اليورو لأدنى مستوى لها منذ عام 2012.

أما فيما يختص بتطورات **الأوضاع النقدية العالمية**، بقيت الأسواق العالمية خلال عام 2015 في حالة ترقب لقرارات الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي خاصة بعد صدور عدة بيانات اقتصادية تفيد بتحسن مستويات النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة لأدنى مستوياتها خلال عام 2015. سجل سعر الفائدة قصير الأجل في الولايات المتحدة ارتفاعاً من 0.329 في المائة عام 2014 إلى 0.484 في المائة عام 2015، فيما لم يصاحب هذا الارتفاع ارتفاع موازٍ في أسعار الفائدة قصيرة الأجل في بقية الدول المتقدمة باستثناء المملكة المتحدة. في المقابل، شهدت أسعار الفائدة طويلة الأجل انخفاضاً في كل من الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وكندا لتبلغ 2.130 في المائة، و0.360 في المائة، و1.210 في المائة و1.780 في المائة، 1.490 في المائة خلال عام 2015 على التوالي مقابل 2.530 في المائة، 0.550 في المائة، 2.090 في المائة، 2.140 في المائة و2.600 في المائة على التوالي خلال عام 2014، حيث كانت الدول المتقدمة حريصة على خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل، وذلك رغبة منها في زيادة الاستثمارات من خلال توفير الائتمان وتشجيع الطلب الكلي، لضمان الارتقاء بمعدل نموها الذي عانى من صعوبات خلال السنوات الأربع الماضية.

واصل مُعدل **إجمالي التجارة العالمية** نموه المُخيب للآمال اعتبارا من عام 2011 وذلك على خلفية العديد من العوامل، من أبرزها تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار السلع الأساسية والتوترات السياسية والتقلبات الكبيرة في

أسعار الصرف وفي الأسواق المالية وحالة عدم التيقن فيما يخص السياسة النقدية للولايات المتحدة وتباطؤ اقتصاد الصين، القوة التجارية الأولى في العالم، وتحولها في سياساتها التنموية من الاعتماد على الطلب الخارجي إلى الاعتماد على الطلب المحلي. وجاء معدل نمو التجارة الدولية المسجل خلال عام 2015 والبالغ 2.8 في المائة دون المستوى المتوقع من قبل منظمة التجارة العالمية البالغ 3.6 في المائة، وهو ما يعد منخفضاً كذلك بالقياس بمعدل النمو المسجل عام 2011 والبالغ 7.1 في المائة عام 2011، وكذلك بالقياس بمعدل النمو المحقق عام 2014 البالغ 3.5 في المائة.

بالنسبة **لموازين المدفوعات**، فقد حققت الدول المتقدمة ارتفاعاً في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعاتها عام 2015 ليبلغ نحو 302.7 مليار دولار مقارنة بنحو 232.9 مليار دولار عام 2014. وذلك بالرغم من ارتفاع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة، حيث ارتفع عجز الحساب الجاري لها من 389.5 مليار دولار عام 2014 إلى 484.1 مليار دولار عام 2015. ساهم في ارتفاع هذا الفائض في الدول المتقدمة، ارتفاع فائض الحساب الجاري لليابان من 24.4 مليار دولار عام 2014 إلى 137.5 مليار دولار عام 2015 محققاً معدل نمو بلغ 463.5 في المائة، ويرجع ذلك لانخفاض أسعار وارداتها من النفط، حيث إنها تعد أكبر مستورد للنفط في العالم وكذلك إلى التحسن النسبي في حجم صادرتها.

على صعيد صافي **التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة**، فقد سجلت تطوراً نوعياً خلال عام 2015 وذلك بتحولها من صافي تدفق موجب خلال السنوات السابقة تجاوز على سبيل المثال نحو 700 مليار دولار عام 2007 إلى صافي تدفق سالب بقيمة 531 مليار دولار عام 2015، وهو ما يعني تدفق رؤوس الأموال الخارجية الخاصة إلى خارج هذه الدول.

فيما يتعلق **بالمديونية الخارجية**، تباين اتجاه حجم الدين العام الخارجي للدول النامية خلال عام 2015 حيث بلغ إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية عام 2015 نحو 8264.6 مليار دولار، ورغم أنه شهد انخفاضًا بنسبة 5.05 في المائة مقارنة بعام 2014، إلا أنه يمثل 147 في المائة مما كان عليه عام 2010.

بالنسبة للتطورات في **أسعار صرف العملات الرئيسية**، ساهم استعداد الفيدرالي الأمريكي للانسحاب التدريجي من سياسته النقدية غير التقليدية واتجاهه إلى رفع سعر الفائدة على الدولار مع التحسن المتواصل في مستويات النشاط الاقتصادي وأسواق العمل وانخفاض معدلات البطالة في دعم قيمة الدولار الأمريكي مقابل عدد من العملات الرئيسية خلال عام 2015، لاسيما على ضوء تباين مسارات النمو وتوجهات السياسة النقدية ما بين الاقتصادات الكبرى. في ضوء ذلك، تشير البيانات إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل كل من الجنيه الاسترليني والين الياباني واليورو، فبعد أن كان الجنيه الاسترليني يعادل 1.646 دولار عام 2014، انخفضت قيمته عام 2015 ليعادل 1.529 دولار بنسبة انخفاض بلغت 7.1 في المائة. كما شهد سعر صرف الين مقابل الدولار انخفاضا من 0.009 دولار عام 2014 إلى 0.008 دولار عام 2015، بنسبة انخفاض بلغت 11.1 في المائة، في حين انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدولار من 1.328 دولار عام 2014 إلي 1.110 دولار عام 2015 أي بنسبة انخفاض بلغت 16.48 في المائة.

أداء الاقتصادات العربية

تطورات الاقتصاد الكلي

تأثر أداء الاقتصادات العربية خلال عام 2015 بعدد من العوامل التي أضعفت النمو على مستوى المجموعة، تمثل أهمها في تباطؤ الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية واستمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط التي فقدت في عام 2015 نحو 49 في المائة من قيمتها المسجلة خلال عام 2014، إضافة إلى الأوضاع الداخلية التي شهدتها بعض الدول العربية خلال العام وأضعفت من فرص نموها. في المقابل، ساهمت بعض العوامل في التخفيف من حدة تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2015 تمثل أهمها في اتجاه بعض الدول المُصدرة للنفط إلى رفع كميات إنتاج النفط بهدف تعويض جانباً من نقص الإيرادات النفطية الناتج عن تراجع الأسعار، إضافة إلى حرص عدد من هذه الدول على تبني سياسات اقتصادية معاكسة للدورة الاقتصادية حيث حرصت بعض الدول العربية النفطية على زيادة مستويات الانفاق العام -رغم تراجع أسعار النفط- بهدف دعم مستويات الطلب الكلي. من جانب آخر، ساهمت الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في عدد من الدول العربية المستوردة للنفط في التخفيف من حدة تباطؤ نمو الدول العربية خلال عام 2015.

كمحصلة لتلك التطورات **تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية** للدول العربية ككل من حوالي 2727 مليار دولار عام 2014 إلى حوالي 2429 مليار دولار عام 2015، مسجلاً انكماشاً بنسبة 10.9 في المائة، مقارنة بمعدل نمو بلغ نحو 0.5 في المائة في عام 2014. سُجلت أكبر معدلات لتراجع الناتج بالأسعار الجارية في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، خاصة في الكويت والعراق، وقطر كما انكمشت أيضاً مستويات الناتج في كل من ليبيا واليمن نتيجة الأوضاع الداخلية في هذين البلدين. نتج عن ذلك انخفاض **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية** من حوالي 7888 دولار عام 2014 إلى حوالي 6872 دولار عام 2015، أي بمعدل تراجع بلغ نحو 12.9 في المائة، مقارنة بنحو 2.2 في المائة لمعدل التراجع المسجل عام 2014.

فيما يتعلق **بمعدلات نمو الناتج بالأسعار الثابتة** وباستبعاد كل من ليبيا وسورية، فإن متوسط معدل النمو بلغ نحو 2.8 في المائة، مستقراً عند نفس المستوى المسجل عام 2014. تباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المحققة من دولة عربية لأخرى نتيجة للتطورات السابق الإشارة إليها، بما يعكس ظروف كل دولة على حدة. على مستوى مجموعات الدول العربية بلغ معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط حوالي 3.0 في المائة بالمقارنة مع 2.3 في المائة عام 2014. أما في الدول العربية المستوردة للنفط، فقد ارتفع متوسط معدل النمو من حوالي 2.3 في المائة عام 2014 إلى حوالي 4.3 في المائة عام 2015.

توزعت **المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي** العربي في العام 2015 بحيث بلغت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي 48.5 في المائة. ساهمت من بينها الصناعة الاستخراجية بنحو 22.7 في المائة من الناتج، والصناعات

التحويلية بنحو 11.0 في المائة، والزراعة بنحو 5.8 في المائة بينما ساهمت بقية القطاعات الإنتاجية بنحو 9.0 في المائة. شكلت مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية ما نسبته 24.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ونسبة مساهمة الخدمات الاجتماعية بلغت 27.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منها 15.3 في المائة تشكل مساهمة قطاع الخدمات الحكومية.

في **مجال الفقر**، يتوقع أن تكون معدلات الفقر قد زادت في عدد من الدول العربية خلال عام 2015، نتيجة لتراجع أداء النمو الاقتصادي وانخفاض قيمة تحويلات العاملين بالدول العربية المصدرة للنفط، وتأخر انتعاش الاقتصاد العالمي وزيادة عدد اللاجئين نتيجة الأوضاع الداخلية التي تمر بها بعض البلدان العربية. تبقى جيبوتي واليمن أكثر دولتين تُسجلان انتشاراً للفقر المدقع، بينما تنخفض مستويات الفقر لأقل مستوياتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. يشار في هذا الصدد إلى نجاح موريتانيا في خفض نسبة السكان تحت خط الفقر من نحو 40 في المائة في عام 2008 إلى نحو 31 في المائة وفق أحدث المسوحات. في هذا السياق يبين مؤشر الفقر متعدد الأبعاد تأخر كل من الصومال والسودان واليمن وجزر القمر وجيبوتي عن بقية الدول العربية المتاح عنها بيانات في هذا المؤشر بما يشير إلى تفاوت كبير في فرص نفاذ المواطنين للخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية.

التطورات الاجتماعية

لا تزال غالبية الدول العربية تواجه تحديات مصيرية في المجالات المختلفة للتنمية الاجتماعية تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، وتدني مستويات التحصيل العلمي للطلاب وما يترتب على ذلك من ضعف القدرة التنافسية للقوى العاملة. ويتطلب التصدي لهذه التحديات القيام بإصلاحات هيكلية في قطاع التربية والتعليم, وقد سجلت الدول العربية نحو 0.686 نقطة على مؤشر التنمية البشرية خلال عام 2015 [1] الذي يقوم بحسابه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي بذلك تُعد من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، رغم ما تواجهه الدول الأقل نمواً داخل المنطقة العربية من تدنٍ في مختلف مكونات التنمية البشرية.

بلغ إجمالي **عدد السكان** في الدول العربية نحو 387 مليون نسمة في عام 2015 ، وبمتوسط معدل نمو يقدر بحوالي 2.3 في المائة للفترة (2005- 2015). يعتبر هذا المعدل مرتفعاً نسبياً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الأخرى. وقد وصل معدل النمو السكاني خلال الفترة (2005 – 2015) أعلى مستوياته في قطر حيث بلغ حوالي 10.3 في المائة نتيجة التوسع في استقطاب العمالة الوافدة.

تشير الدراسات الدولية إلى تدني مستويات **قطاع التعليم** في الدول العربية مقارنة بالدول النامية الأخرى. وهذا يؤكد أن جميع الدول العربية تحتاج إلى اتخاذ إجراءات فعالة لإصلاح أنظمتها التعليمية بما يكفل رفع مستوى تحصيل الطلبة وخاصة في الرياضيات والعلوم والتقنيات الحديثة. وبما أن تعميم التعليم الابتدائي، معبّراً عنه بمعدلات القيد الإجمالي

[1] الأمم المتحدة (2015)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

في التعليم الأساسي، أضحى في متناول كل الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان والصومال، حيث لا يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في تلك المرحلة من التعليم، في عام 2014، حوالي 68 في المائة و 70 في المائة و 33 في المائة على التوالي، يتعين على الدول العربية توجيه سياساتها التعليمية صوب الرفع من مستوى التحصيل العلمي وتطويره وإحلال الأساليب التربوية الحديثة محل الحفظ والتلقين.

فيما يتعلق بمعدلات القيد في مرحلة التعليم الأساسي، يلاحظ الاتجاه التصاعدي لهذه المعدلات في معظم الدول العربية في الفترة (2010-2014). من جهة أخرى، تبين الإحصائيات المتوفرة أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان والصومال والعراق والقُمر ولبنان واليمن، قد وفرت فرصاً شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، في هذا الإطار، يجدر الإشارة إلى أن التقارير ذات الصلة تؤكد على أن الآثار السلبية المترتبة على وجود فوارق في الالتحاق بالتعليم الأساسي بين الجنسين تفوق تلك التي قد تترتب على التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

يقدر متوسط نسبة **الإنفاق على التعليم** إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية، في عام 2014، بحوالي 4.3 في المائة، وهو ما يقترب من مثيليه في الدول النامية (4.7 في المائة) ودول العالم ككل (5.0 في المائة)[2] وقد زادت نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي عن حوالي 20 في المائة في كل من الإمارات وتونس، في حين بلغت أقل من 10 في المائة في البحرين والصومال ولبنان. وعلى الرغم من أن إنفاق الدول العربية على التعليم يعتبر مقبولا، فإن أداء الأنظمة التعليمية لا يزال متواضعاً. ولذا، فعلى الدول العربية أن تُولي اهتماما أكبر لكفاءة الإنفاق على قطاع التعليم، وهو ما يتطلب اهتماماً أكبر بتعظيم العائد الاقتصادي المترتب على تخصيص تلك الموارد المُعتبرة لقطاع التعليم.

تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في **الخدمات الصحية**، حيث وصلت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية إلى 100 في المائة في كل من السعودية وفلسطين وقطر والكويت ولبنان، وتجاوزت 90 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وسورية وعُمان وليبيا ومصر. بينما بلغت هذه النسبة حوالي 85 في المائة في العراق، و75 في المائة في المغرب، و61 في المائة في جيبوتي، و53 في المائة في اليمن، و40 في المائة في القمر، و27 في المائة في موريتانيا، و24 في المائة في السودان، و23 في المائة في الصومال. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية.

فيما يتعلق بحصول السكان على **مياة الشرب الأمنة**، تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب النقية للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين توصل البلدان العربية كمجموعة إلى تحقيق نجاح ملموس في هذا المجال، رغم الطبيعة الجغرافية الجافة للإقليم، حيث أن معدل توفر مياه الشرب النقية المسجل في الدول العربية يفوق ما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث يتاح لنحو 93 في المائة من السكان في الدول العربية الحصول على مياه شرب نقية في عام 2015، مقارنة بحوالي 90 في المائة في الدول النامية وحوالي 91 في المائة في

[2] اليونسكو/"التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع "، تقرير التنمية البشرية (2015).

دول العالم في العام ذاته [3]. ويلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب في الدول العربية لا تزال كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي 94 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 88 في المائة في عام 2015.

يُقدر حجم **القوى العاملة العربية** في عام 2015 حوالي 128.5 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 33.2 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام ذاته. ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة وإلى ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة مع الوقت

التطورات القطاعية

الزراعة

يمثل القطاع الزراعي نشاطاً بارزاً في العديد من الدول العربية، نظراً لدوره في توفير السلع والمنتجات الزراعية اللازمة لتلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية، ومساهمته في توفير المواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية. كما أنه يسهم في توفير فرص العمل لحوالي 20 في المائة من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية، علاوة على مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ **الناتج الزراعي بالأسعار الجارية** عام 2015 حوالي 142 مليار دولار، محققاً بذلك نسبة نمو متواضعة بلغت حوالي 1.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2014. بينما حقق ذلك الناتج زيادة مئوية متوسطة قدرها 7.2 في المائة خلال الفترة 2005-2015. وبلغت مساهمة الناتج الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.8 في المائة في عام 2015 بالمقارنة مع 6.1 في المائة في عام 2005.

وبالرغم من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في بعض الدول العربية، إلا أن أداءه التنموي مازال محدوداً بسبب مجموعة من المعوقات وفي مقدمتها سيادة الزراعة المطرية في أكثر من ثلاثة أرباع مساحة الأراضي الزراعية في الدول العربية، وحساسية القطاع للتغيرات المناخية لاعتماده على الأمطار التي تتسم بمحدوديتها وعدم انتظام توزيعها، بالإضافة إلى كون الزراعة المطرية زراعة تقليدية لا تعتمد على الأساليب الحديثة والتطوير التقني، وضعف البنى الأساسية والمرافق والخدمات المساندة في المناطق الريفية والزراعية.

[3] منظمة الصحة العالمية (2015)، "تقرير إحصاءات الصحة العالمية".

بلغت **المساحة التي تم استغلالها في الزراعة عام 2014**، حوالي 72 مليون هكتار وهو ما يعادل 5.4 في المائة من المساحة الإجمالية، منها حوالي 9.6 مليون هكتار مساحة محاصيل مستديمة وحوالي 62.5 مليون هكتار مساحة محاصيل موسمية، وتبلغ المساحة المروية خلال عام 2014 حوالي 14.9 مليون هكتار تمثل نحو 20.7 في المائة من جملة المساحات المزروعة خلال العام المذكور، منها حوالي 3.3 مليون هكتار محاصيل مستديمة، مقابل حوالي 11.6 مليون هكتار مروية من المحاصيل الموسمية. مع العلم بأنه وفقاً لاعتبارات بيئية تتعلق بعدم إتاحة المياه في بعض المناطق ولظروف اقتصادية ترتبط بتوفر عناصر الإنتاج وعوامل أخرى مثل ترك الأرض للراحة لتعزيز عناصرها الغذائية، فقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمتروكة دون استغلال عام 2014 حوالي 11.9 مليون هكتار أي نحو 16.5 في المائة من المساحة الزراعية الكلية المستغلة

تقدر الموارد المائية العربية التقليدية[4] بحوالي 350 مليار متر مكعب سنوياً، تمثل **الموارد المائية السطحية المتجددة** حوالي 85 في المائة من تلك الموارد، تليها المياه الجوفية بنسبة 12 في المائية، ومياه التحلية والمعالجة بنسبة 3 في المائة. ويأتي حوالي 35 في المائة من الموارد المائية السطحية المتجددة عن طريق تدفقات الأنهار من خارج المنطقة العربية ويأتي حوالي 59 في المائة من المياه السطحية في الدول العربية من تلك الأنهار. ويقدّر حجم المياه السطحية المستخدمة لكافة الأغراض بنحو 245 مليار متر مكعب منها حوالي 85 في المائة للأغراض الزراعية. وتعتبر نسبة استخدام المياه للأغراض الزراعية في الدول العربية مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع الدول الأخرى، ويعود سبب ذلك إلى الإسراف في استخدام المياه للزراعة نتيجة لانتشار الري السطحي التقليدي على نطاق واسع.

وتتفاوت **نسبة العاملين في القطاع الزراعي** إلى إجمالي القوى العاملة بين الدول العربية، إذ تتجاوز تلك النسبة ثلثي عدد العاملين في جيبوتي والقمر، وحوالي نصف عدد العاملين في كل من موريتانيا والسودان. كما تتراوح هذه النسبة بين 35 في المائة و 18.5 في المائة في كل من اليمن وعمان والمغرب ومصر والجزائر وتونس وسوريا، في حين تتراوح بين 1 إلى 6 في المائة في كل من الأردن والعراق والسعودية والإمارات وليبيا ولبنان والكويت والبحرين وقطر.

تمثل **التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية** نسبة ضئيلة إذ لا تتجاوز عشر التجارة الإجمالية للدول العربية في السلع الزراعية. وتتباين الدول العربية فيما بينها بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة الكلية. ويرجع ذلك إلى عدد من الاعتبارات المرتبطة بمدى توفر فائض من السلع للتصدير أو وجود عجز فيها، والسياسات التسويقية المحددة لحركة التجارة الخارجية والاتفاقات الموقعة بين الدول لتنظيم حركة تجارة السلع الزراعية فيما بينها. وتلعب التجارة الزراعية العربية البينية دوراً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي العربي. وقد شهدت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية زيادة في عام 2014 بنسبة 16.7 في المائة لتصل إلى 30.1 مليار دولار بعد أن كانت في عام 2013 حوالي 25.8 مليار دولار. وتتصدر السعودية الدول العربية من حيث مساهمتها في إجمالي التجارة الزراعية البينية العربية بنسبة 24.5 في المائة، تليها لبنان بنسبة 21.8 في المائة، ومصر بنسبة 12.3 في المائة، والأردن بنسبة 10.7 في المائة

[4] الموارد المائية السطحية والجوفية المتجددة ومياه التحلية والتنقية.

الصناعة

بلغ **الناتج المحلي الإجمالي العربي** في العام 2015، حوالي 2429.1 مليار دولار مقارنةً مع 2727.4 مليار دولار عام 2014، متراجعاً بنسبة 10.9 في المائة، ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية، فقد انخفض ناتج الصناعات الاستخراجية العربية من 942.6 مليار دولار عام 2014 إلى حوالي 548.5 مليار دولار عام 2015، بنسبة بلغت 41.8 في المائة. وقد أدى هذا التراجع إلى تأثر معظم المؤشرات الاقتصادية العربية.

وتبرز هذه التطورات خصائص ومشكلات الاقتصاد العربي، وغلبة الطابع الريعي على تكوينه وأدائه، والمفارقات الواسعة بين الاقتصاد الريعي المعتمد على ما تنتجه الأرض من الموارد الناضبة، وبين الاقتصاد الإنتاجي الذي يعتمد على ما ينتجه الانسان بيده وعقله، حيث يكرس اقتصاد يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية لا البشرية، في وقت تتمتع فيه الموارد البشرية بقدرة إنتاجية لا حدود لها، تماماً عكس قدرات الموارد الريعية المحدودة والناضبة في النهاية.

تشكل الانخفاضات الكبيرة في العوائد النفطية، حافزاً لتبني برامج ومشاريع، الإصلاح الاقتصادي، وترشيد النفقات، وتقليص الدعم، والبحث عن تنمية البدائل الاقتصادية ومنها تنمية الصناعات التحويلية. وقد أخذت هذه البرامج أبعاد إضافية خلال هذه الفترة، اذ ارتبطت بسياسات شمولية تنموية طويلة المدى، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى قيام معظم الدول العربية بوضع خطط تنموية طموحة تمتد إلى عام 2030.

ويمثل **الاقتصاد الصناعي التحويلي** أحد تلك المجالات التي تنطوي على فرص واسعة لتطور الاقتصادات العربية والاستفادة من النتائج الباهرة التي حققتها الثورة العلمية التكنولوجية في كل المجالات. وقد أظهرت مؤشرات الناتج للصناعات التحويلية العربية لعام 2015 تحقيق تراجع بلغ معدله 0.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية نحو 267.4 مليار دولار. وجاء ذلك على الرغم من ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي11.0 في المائة، بالمقارنة مع نحو 9.8 في المائة مسجلة في عام 2014.

شهدت نتائج **النشاط الصناعي** للعام 2015 نمواً متفاوتاً في إنتاج النفط والغاز الطبيعي والإسمنت وبعض الأسمدة والفوسفات وتكرير النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية وفي نشاط البناء والتشييد، بالمقابل تراجعت مستويات إنتاج الحديد والصلب، وبعض أنواع الأسمدة.

وفي إطار **التعاون العربي في مجال الصناعة** شهدت الأطر الاقتصادية الرسمية والأهلية جهود عربية لتعزيز التعاون الصناعي من خلال آليات الاستثمار البيني والتجارة المتبادلة. كما تعززت جهود التكامل والتبادل بين الدول العربية في إنتاج وتجارة الطاقة الكهربائية، حيث بلغت كمية الطاقة المصدرة والمستوردة بينياً في العام 2014 حوالي 25292 (ج.و.س) عبر شبكات الكهرباء التي تم ربطها بين البلدان العربية حتى العام 2014. كما أنجز الصندوق العربي للإنماء

الاقتصادي والاجتماعي بناء على قرارات القمم العربية الممتدة من عام 2001 بعُمان حتى مؤتمر الرياض 2013 بشأن الربط الكهربائي العربي وآخرها قرار بإعداد دراسة لاستكمال شبكات الربط الكهربائي العربي، ومعها شبكة ربط أنابيب نقل الغاز الطبيعي بين الدول العربية. وتشمل الاستراتيجية تنفيذ 9 مشروعات للربط الكهربائي جاري تنفيذ بعضها و10 مشروعات لربط شبكة أنابيب الغاز الطبيعي بعضها قيد التنفيذ أيضاً.

النفط والطاقة

مرت السوق النفطية بظروف استثنائية خلال عام 2015 مدفوعة بالتغيرات المفاجئة في معدلات الطلب والعرض والتي أدت إلى حدوث انخفاضات حادة في أسعار النفط خلال عام 2015، استمراراً لما شهدته السوق منذ النصف الثاني من عام 2014، وتقلبات في أسواقه العالمية أثرت بدورها على معدلات أداء الاقتصاد العالمي من جهة وحركة التجارة النفطية من جهة أخرى. جاءت تلك التقلبات كنتيجة رئيسية للزيادة الكبيرة في مستويات المعروض النفطي في الوقت الذي لم تنمو فيه مستويات الطلب على النفط بشكل كبير لتستوعب الزيادة في مستوى المعروض وهو ما يُعزى إلى استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.

انخفضت **أسعار النفط العالمية** بشكل كبير ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات اوبك خلال عام 2015 إلى 49.5 دولار للبرميل بتراجع قاربت نسبته 49 في المائة مقارنة بمستويات الأسعار المسجلة عام 2014، لتصل بذلك أسعار النفط إلى أقل مستوى لها منذ عام 2005، متأثرة بعوامل متعددة أثرت بشكل مباشر على مستويات الطلب والعرض. فقد سجل الطلب العالمي على النفط نمواً بمعدل 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.1 مليون برميل/يوم خلال عام 2014، ليصل مستواه إلى 92.9 مليون برميل/يوم عام 2015، في المقابل، شهدت الإمدادات النفطية زيادة بنحو 1.8 مليون برميل/يوم لتصل إلى 94.9 مليون برميل/يوم، حيث استمرت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج اوبك في الارتفاع بمعدل 1.2 مليون برميل/يوم عام 2015 لتصل إلى 56.9 مليون برميل/يوم، في الوقت الذي سجلت فيه امدادات دول أوبك ارتفاعاً بمعدل 0.6 مليون برميل/يوم لتصل إلى 38 مليون برميل/يوم عام 2015.

على صعيد **الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي** في العالم، فقد سجلت خلال عام 2015 زيادة طفيفة نسبتها 0.22 في المائة و0.4 في المائة على التوالي. فيما يخص الدول العربية، فقد حققت خلال العام تسعة اكتشافات نفطية وثلاثة عشرة اكتشافاً غازياً، وظلت مستحوذة على أكثر من 55 في المائة من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام و27.6 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي، ونحو 30.4 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات انتاج الغاز الطبيعي المسوق نحو 16.4 في المائة من الإجمالي العالمي.

أما فيما يتعلق **باستهلاك الطاقة في الدول العربية** عام 2015، فقد ارتفع بنحو 520 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم (ب/ م/ ن /ي) أي بمعدل 3.7 في المائة ليصل إلى 14.7 مليون (ب/ م/ ن/ ي). ظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية متطلباتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معا 98.2 في المائة من إجمالي مصادر الطاقة.

شهدت **المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية** انخفاضا في مستوياتها خلال عام 2015 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 45.7 و49.4 في المائة، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية بنسبة 45.4 في المائة لتصل إلى نحو 325.4 مليار دولار.

التطورات المالية

تأثرت أوضاع المالية العامة في الدول العربية خلال عام 2015 بتراجع أسعار النفط العالمية والتي فقدت نصف قيمتها تقريباً خلال العام المذكور. فقد ترتب عن هذا الانخفاض تراجعاً في الإيرادات البترولية في الدول العربية النفطية، مما أدى إلى خلق ضغوطات على الموازنات العامة لهذه الدول. هذا مقابل التأثيرات الإيجابية لانخفاض أسعار النفط على الأوضاع المالية في الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، حيث ساهم انخفاض أسعار النفط في تقليص الضغوط على الموازنات العامة جراء سياسة دعم المشتقات النفطية التي يتبعها عدد من هذه الدول.

كما واصلت الدول العربية بدرجاتٍ متفاوتة الجهود الرامية إلى تعزيز الإيرادات الضريبية، حيث عملت الدول العربية النفطية على تنويع مصادر الإيرادات المالية بعيداً عن النفط من خلال زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، بهدف رفع مرونة الموازنة العامة وتعزيز قدرتها في التصدي للصدمات المترتبة عن انخفاض أسعار النفط. واستمرت الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة[5] في تنفيذ سياسات مالية تهدف إلى توسيع القواعد الضريبية ورفع كفاءة التحصيل وتعزيز الامتثال الضريبي، مما انعكس على حصيلة الإيرادات المالية خلال عام 2015.

في جانب النفقات، بذلت الدول العربية جهوداً حثيثة خلال عام 2015 لرفع كفاءة النفقات العامة وإعادة توجيهها نحو الإنفاق الرأسمالي والنفقات الاجتماعية الموجهة نحو تقليص حدة الفقر وتعزيز مستويات التنمية البشرية، مع العمل بقدر الإمكان على احتواء وتيرة نمو النفقات الجارية ضمن الحدود المطلوبة بما يمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المختلفة. وقد أضحت جهود ضبط وترشيد الإنفاق العام ضمن السياسات الهامة التي تبنتها الدول العربية النفطية خلال عام 2015 للتخفيف من التداعيات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، كما اكتسبت هذه الجهود أهميةً إضافيةً في الدول العربية الأخرى والتي تواجه محدودية في الحيز المالي المتاح لديها بهدف توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات التنمية وتعزيز الإنفاق على البنية الأساسية.

من جهةٍ أخرى، تأثرت أوضاع المالية العامة في عدد من الدول العربية بتبعات الظروف الأمنية التي شهدتها هذه الدول خلال العام المذكور، حيث ترتب عن هذه الظروف انعكاسات سلبية على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بما

[5] الدول العربية التي لا تعتمد بشكل رئيسي على قطاع واحد في توليد القيمة المضافة.

أدى إلى تقليص القواعد الضريبية والإيرادات المالية، كما أن استمرار تلك الظروف تضمنت تكاليف اقتصادية ومالية مرتفعة أدت إلى خلق ضغوطات على الموازنات العامة.

على ضوء ما تقدم، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 30.3 في المائة ليصل إلى حوالي 664.5 مليار دولار في عام 2015، ما يمثل حوالي 27.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور. كما انخفض إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة بحوالي 1.0 في المائة ليصل إلى حوالي 903.2 مليار دولار في عام 2015، ما نسبته 37.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

كمحصلة لهذه التطورات، سجلت الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية عجزاً بحوالي 238.6 مليار دولار في عام 2015، ما يمثل حوالي 9.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية، هذا مقابل فائض بحوالي 41 مليار دولار تم تحقيقه في عام 2014، ما نسبته 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور. وقد سجل موقف الموازنة العامة المجمّعة للدول العربية تحولاً جوهرياً في عام 2015، على ضوء العجز المنوه عنه أعلاه مقارنة بفوائض استمرت الدول العربية كمجموعة في تحقيقها منذ عام 2010. وتباينت مصادر تمويل العجز بين الدول العربية، حيث ركّز عددٌ منها على مصادر التمويل المحلية، بينما اعتمد عدد آخر من هذه الدول على مصادر التمويل الخارجي. جديرٌ بالذكر أن عدداً من الدول العربية النفطية اتجه إلى طرق سُبل جديدة لتمويل عجز الموازنة العامة خلال عام 2015 وذلك من خلال أسواق الدين المحلي، مما يُعتبر تطوراً نوعياً هاماً على صعيد المالية العامة في هذه الدول.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بحوالي 2.5 في المائة ليصل إلى حوالي 636.1 مليار دولار في عام 2015، مقارنة بحوالي 620.6 مليار دولار في عام 2014. وبذلك ارتفعت نسبة الدين العام للدول العربية المقترضة إلي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول لتبلغ حوالي 58.9 في المائة في عام 2015 مقابل 53.9 في المائة في عام 2014.

التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

تأثرت توجهات السياسة النقدية في عدد من البلدان العربية المصدرة للنفط بشكل كبير بتراجع الأسعار العالمية للنفط التي فقدت خلال العام نحو 50 في المائة من مستوياتها المسجلة عام 2014 مما ادى إلى انخفاض ملحوظ في مستوى الودائع الحكومية والأصول الأجنبية، كما أدى لجوء عدد من حكومات هذه الدول للاقتراض من السوق المحلي لتمويل العجوزات في المالية العامة إلى خلق ضغوطات على أوضاع السيولة المحلية بتلك الدول. من جانب آخر، استمر تأثر مستويات السيولة في الدول العربية المستوردة للنفط بتراجع صافي الأصول الأجنبية نتيجة تباطؤ نشاط عدد من

القطاعات المولدة للنقد الاجنبي، وهو ما استدعى تواصل تدخلات المصارف المركزية بتلك الدول بعدد من الأدوات النقدية لدعم السيولة في الأسواق المحلية وضمان وجود التمويل الكافي لأنشطة القطاع الخاص.

من جانب آخر، شهد نهاية عام 2015 اتجاه عدد من الدول العربية التي تربط عملاتها بالدولار برفع أسعار الفائدة المحلية في أعقاب قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة على الدولار بنحو ربع نقطة مئوية في إطار العودة للمسارات التقليدية للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. في ظل هذه التطورات واجهت بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تحديات في إدارة السياسة النقدية جاء على رأسها تباين الدورة الاقتصادية ما بين الدول العربية التي تتبني نظماً ثابتة للصرف مقابل الدولار لا سيما المصدرة للنفط منها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. ففي الوقت الذي اتجهت فيه مستويات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية نحو التحسن مدفوعة بعدة عوامل، تأثر النشاط الاقتصادي في بعض الدول العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة بما يعكس التداعيات الناتجة عن استمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط وتأثيراته على مستويات السيولة والنمو الاقتصادي في هذه البلدان.

على الرغم من هذه التحديات حرصت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام 2015 على مواصلة سعيها لإدارة السياسة النقدية بشكل يساعد على رفع معدل النمو الاقتصادي والتقليل من الآثار الناتجة عن مشكلات نقص السيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، كما واصلت سعيها لتنفيذ إصلاحات عدة تستهدف تحسين الأطر التشغيلية لإدارة السياسة النقدية وتنشيط سوق تعاملات ما بين البنوك لزيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية.

أما من حيث العوامل المؤثرة على **السيولة المحلية**، فقد شهدت أوضاع السيولة المحلية في الدول العربية كمجموعة تأثراً كبيراً بالأثر الانكماشي الكبير لصافي الأصول الأجنبية المسجل لأول مرة منذ سنوات طويلة بما يعكس استمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط وما نتج عنه من تراجع في حصيلة الصادرات النفطية وبالتالي تراجع الأصول الأجنبية. في المقابل خفف ارتفاع صافي الائتمان المحلي من حدة الآثار الانكماشية لصافي الأصول الاجنبية في ظل الزيادة الكبيرة التي شهدتها إصدارات الدين العام في بعض الدول العربية لتمويل العجوزات في الموازنة العامة سواء فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للنفط أو المستوردة له.

أما على **صعيد القطاع المصرفي**، استمر الطابع الإيجابي لأداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2015. حيث تواصل التحسن في المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي العربي خلال هذا العام، ولكن بوتيرة أبطأ مقارنة مع عام 2014. وفيما يتعلق بأهم التطورات التشريعية والتنظيمية، واصلت السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية، جهودها ومتابعتها لتطبيق معايير بازل الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة ونظم وقواعد الحوكمة، الى جانب الاهتمام بتعزيز الاستقرار والشمول الماليين. كذلك، اهتم عدد من السلطات الرقابية بموضوع مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

على صعيد أسواق المال العربية، جاء اداء الاسواق المالية العربية خلال عام 2015 سلبياً بشكل عام، وذلك بالمقارنة مع عام 2014. فقد انخفضت القيمة السوقية للبورصات العربية المنظمة لقاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي[6] بأكثر من 138 مليار دولار. كما سجلت أحجام التداول تراجعاً ملموساً تجاوزت نسبته 31.0 في المائة. وعلى صعيد الاستثمار الاجنبي في البورصات العربية، تراجعت قيمة التعاملات الخاصة بالمستثمرين الاجانب بأكثر من 70.0 في المائة، كما سجلت صافي هذه التعاملات صافي تدفق موجب يقل بشكل واضح عن ذلك المسجل عن العام 2014. كذلك، شهد نشاط الاصدارات الاولية من الاسهم، تراجعاً كبيراً من حيث العدد والقيمة. هذا وقد حفل عام 2015 بمواصلة السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية لجهودها للارتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية لأسواق المال، من خلال مواكبة التطورات والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية، والعمل على تطوير وتحديث التعليمات والممارسات التي تنسجم مع هذه المعايير وتعزز الافصاح والشفافية.

التجارة الخارجية (الإجمالية والبينية)

بلغت قيمة **التجارة السلعية الاجمالية للدول العربية** خلال عام 2015 حوالي 1663 مليار دولار مقارنة 2,120 مليار دولار عام 2014 محققة نسبة انخفاض بلغت 21.6 في المائة. جاء ذلك نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية بنحو 32.1 في المائة لتصل إلى حوالي 832 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة مع نحو 1225 مليار دولار في عام 2014، نظراً لاستمرار الانخفاض في أسعار النفط العالمية. كما تراجعت الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية، خلال عام 2015 لتبلغ ما قيمته 831 مليار دولار مقارنة مع نحو 895 مليار دولار عام 2014، أي بانخفاض بلغت نسبته 7.2 في المائة.

وبالنسبة **لاتجاهات التجارة العربية** في عام 2015، فقد انخفضت قيمة كُلٍ من الصادرات والواردات للدول العربية كمجموعة مع معظم الشركاء التجاريين. وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة، فقد استمرت فئة الوقود والمعادن في الاستئثار بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية للدول العربية وذلك على الرغم من انخفاض حصتها خلال عام 2015. بينما ارتفعت حصة المصنوعات لتبلغ 29.2 في المائة، حيث زادت الأهمية النسبية للآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية. أما السلع الزراعية فقد انخفضت أهميتها النسبية خلال عام 2015. بالنسبة للواردات، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للمصنوعات لتستمر بالاحتفاظ بمركزها في مقدمة المجموعات السلعية للواردات العربية نظراً لارتفاع الأهمية النسبية لكل من المصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل. وسجلت الأهمية النسبية لكل من السلع الزراعية والوقود والمعادن تراجعاً خلال عام 2015.

وبخصوص **التجارة السلعية العربية البينية**، فقد شهد عام 2015 تأثر اداء التجارة العربية البينية بتواصل الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط العالمية، والظروف المحلية التي تشهدها عدد من دول المنطقة. ونتيجة لتلك التطورات فقد

[6] بورصة عمان، سوق أبوظبي للأوراق المالية، سوق دبي المالي، بورصة البحرين، بورصة تونس، السوق المالية السعودية، سوق دمشق للأوراق المالية، سوق مسقط للأوراق المالية، بورصة قطر، بورصة فلسطين، سوق الكويت، بورصة بيروت، البورصة المصرية، بورصة الدار البيضاء

تراجعت قيمة التجارة البينية[7] العربية بنسبة بلغت حوالي 8.3 في المائة لتصل الى نحو 110 مليار دولار خلال عام 2015، مقابل حوالي 120 مليار دولار خلال العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات البينية بنحو 9.0 بالمائة لتبلغ حوالي 108.1 مليار دولار خلال عام 2015، مقارنة مع نحو 118.8 مليار دولار محققة خلال عام 2014. كما انخفضت الواردات البينية بحوالي 7.7 في المائة خلال عام 2015.

أما على صعيد تطور **الهيكل السلعي للتجارة البينية** خلال عام 2015، فقد سجلت حصة التجارة البينية للنفط الخام حوالى 6.4 في المائة من متوسط قيمة التجارة العربية البينية أي ما يعادل حوالى 7.5 مليار دولار. وفيما يتعلق بمُكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، ويلي ذلك مجموعة السلع الزراعية.

وفيما يتعلق **بتجارة الخدمات في الدول العربية** ، فقد تأثرت خلال عام 2015 بانخفاض مستويات المدفوعات الخدمية لبنود النقل والشحن والتأمين نظراً لتراجع قيمة الواردات السلعية، وذلك بالإضافة الى اثر تواصل التطورات المحلية وبعض الأحداث التي شهدتها بعض الدول على مكونات الميزان الخدمي وخاصة المتحصلات من بند السفر في تلك الدول. فقد سجلت المتحصلات من الصادرات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2015 تراجعاً بمعدل 0.9 في المائة لتصل الى نحو 141.4 مليار دولار، مقارنة مع 142.6 مليار دولار محققة في عام 2014. وانخفضت ايضاً المدفوعات عن الواردات الخدمية الإجمالية للدول العربية لتسجل نحو 304.4 مليار دولار مقابل نحو 319.3 مليار دولار خلال العام السابق، أي بنسبة تراجع قدرها 4.6 في المائة. ونتيجة لتلك التطورات في كل من جانبي المتحصلات والمدفوعات فقد انكمش العجز في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2015 بنسبة قدرها 7.7 في المائة ليصل إلى نحو 163.1 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره من 176.7 مليار دولار محقق خلال عام 2014.

كما شهدت منطقة **التجارة الحرة العربية** الكبرى عام 2015 المزيد من المفاوضات على مستوى الدول الأعضاء لاستكمال التشريعات والوفاء بمتطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سواء من حيث تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، أو تحرير تجارة السلع، بالإضافة إلي متابعة مرحلة الاتحاد الجمركي العربي.

موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

تأثر الوضع العام **لموازين مدفوعات الدول العربية** خلال عام 2015 من جراء تراجع العائدات من الصادرات النفطية بسبب الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط العالمية. وتشير التقديرات المبدئية الى أن انخفاض حصيلة الصادرات النفطية خلال عام 2015 أدى الى تحول الفائض في الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة إلى عجز وذلك للمرة الأولى منذ عام 2003. ونتيجة لذلك تحول الفائض المسجل في ميزان المعاملات الجارية منذ عام 1999 إلى عجز بلغت نسبته 4.2 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2015. وجاء ذلك على الرغم من تراجع العجز المسجل في

[7] تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية وفق المعادلة التالية (الصادرات + الواردات) / 2.

ميزان الخدمات والدخل، والارتفاع المحدود بعجز صافي التحويلات الجارية خلال عام 2015. وفي ضوء هذه التطورات، أسفرت تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي عن زيادة العجز الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية ليبلغ نحو 163 مليار دولار خلال عام 2015، مقارنة مع 16.1 مليار دولار تمثل عجز محقق خلال العام السابق.

على صعيد **الدين العام الخارجي**، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المُقترضة بنسبة بلغت 5.1 في المائة في عام 2015 ليصل إلى حوالي 210.1 مليار دولار. ويُعزى ارتفاع المديونية الخارجية العربية إلى لجوء عدة دول عربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي الذي ما زال ضمن مستويات مرتفعة وإلى تغيُّر أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي. أما خدمة الدين العام الخارجي، فقد انخفضت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 2.2 في المائة في عام 2015 لتبلغ حوالي 16.6 مليار دولار.

فيما يتعلق **بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية** المُقترضة كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 21 في المائة في عام 2014 إلى 22.6 في المائة في عام 2015. ويعود هذا النمو إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة في عام 2015 مقارنة بالنمو المُسجَّل في حجم الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة. أما مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات فقد ارتفع إلى 7.5 في المائة في عام 2015 مقابل 5.9 في المائة خلال العام السابق.

تأثرت العملات العربية بالتطورات في **أسعار صرف العملات الرئيسية العالمية**، لا سيما على ضوء استمرار المكاسب التي حققها الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث أنهى الدولار تعاملات عام 2015 مُحققاً مكاسب تزيد عن 9 في المائة مقابل سلة من العملات الرئيسية. أدت التطورات السابق الإشارة إليها في أسواق الصرف العالمية إلى دعم قيمة العملات العربية المرتبط أسعار صرفها بالدولار مقابل اليورو وعدد من العملات الرئيسية الأخرى. ففي هذا السياق حققت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مكاسب ملحوظة مقابل اليورو سجلت أعلاها في الدول العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة مقابل الدولار بمكاسب قاربت 18 في المائة خلال العام.

(فصل محور التقرير)

المصادر النفطية غير التقليدية: الواقع والآفاق والانعكاسات على الدول العربية

يستعرض فصل المحور لهذا العام أهم التطورات التي شهدتها أسواق النفط العالمية خلال الفترة (1985 – 2015) حيث يلاحظ جلياً مرورها بعدد من الأزمات شهدت خلالها انخفاضاً كبيراً في الأسعار. أولى تلك الأزمات، وربما أعمقها تأثيراً، كانت في منتصف الثمانينيات، حيث فقدت أسعار النفط نحو 68 في المائة من قيمتها الأسمية خلال الفترة (نوفمبر 1985 – يوليو 1986)، نتيجة لعدد من العوامل من أهمها تراجع الطلب في الدول الصناعية وزيادة الإمدادات من دول خارج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وخاصة من منطقة بحر الشمال وألاسكا. وقد اتخذت منظمة

أوبك حينها قراراً بخفض الإمدادات بهدف الحفاظ على توازن أسواق النفط العالمية، مما ترتب عليه انخفاض حاد في حصة دول أوبك لتصل إلى 28.5 في المائة من إجمالي الانتاج العالمي من النفط الخام في عام 1985 بعد أن كانت حصتها في حدود 43 في المائة في عام 1980.

الجدير بالملاحظة، أن هناك تشابهاً واضحاً في الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الأزمة الحالية التي تشهدها أسعار النفط العالمية مع الأزمة التي شهدتها في منتصف الثمانينيات، من حيث الزيادة في إمدادات النفط من الدول المنتجة من خارج أوبك المتزامنة مع تباطؤ في نمو الطلب العالمي على النفط. والجدير بالاهتمام أيضاً، أن جزءً كبيراً من الزيادة في الإمدادات النفطية من خارج أوبك جاء من المصادر غير التقليدية والمتمثلة في الأساس في النفط الصخري الامريكي ورمال النفط والنفط الثقيل جداً.

يأتي جزء كبير من الزيادة في الإمدادات النفطية من دول خارج منظمة أوبك من المصادر غير التقليدية لإنتاج النفط التي تصنف حسب تواجدها في الطبيعة إلى عدة أنواع رئيسية وهي: النفط الثقيل، رمال النفط أو ما يسمى بالبتيومين الطبيعي، النفط الصخري، نفط الكيروجين، الصخر النفطي، بالإضافة إلى النفط المستخرج من المياه البحرية فائقة العمق وبخاصة في البرازيل فيما يعرف بمنطقة "ما قبل الملح".

تقدر مصادر النفط غير التقليدية المكتشفة في العالم بكميات ضخمة جداً. أما إجمالي الكميات القابلة للاستخلاص من الناحية الفنية فتقدر بنحو 3298 مليار برميل كما في نهاية عام 2014، وهو ما يقارب ضعف مصادر النفط التقليدية والتي تقدر بنحو 1700 مليار برميل في نهاية نفس العام. وفي هذا السياق تشير التقديرات إلى استحواذ الحوض العربي والذي يتمثل في المنطقة التي تمتد من شمال شرق اليمن إلى عُمان جنوباً على نحو ربع تقديرات الاحتياطي العالمي من النفط الثقيل، كما تشير التقديرات إلى استحواذ سبعة دول عربية وهي ليبيا، والامارات، وعُمان، والجزائر، ومصر، وتونس ، والأردن على نحو 19.5 في المائة من الاحتياطي العالمي القابل للإنتاج فنياً من النفط الصخري.

فيما يخص الإنتاج، بلغ الإنتاج العالمي من النفط الثقيل نحو 10.3 مليون برميل/يوم في عام 2014، أي ما يعادل 13.1 في المائة من الإنتاج العالمي من الخامات المختلفة خلال نفس العام. ويعد إنتاج النفط الثقيل في منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها الدول العربية متواضعاً مقارنة بكميات الإنتاج من الخامات الأخرى، حيث بلغ نحو 356 ألف برميل/يوم فقط في عام 2014، أي ما يعادل 3.4 في المائة فقط من الإجمالي العالمي خلال نفس العام.

كما بلغ الإنتاج العالمي من النفط الصخري نحو 5.6 مليون برميل/يوم في عام 2015، أي ما يعادل 7.1 في المائة من الإنتاج العالمي من الخامات المختلفة خلال نفس العام. تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت ثورة في إنتاج النفط الصخري منذ عام 2009، وبدرجة رئيسية في ولايتي تكساس وداكوتا الشمالية، على نحو 85 في المائة من الإجمالي العالمي.

أما الإنتاج العالمي من رمال النفط (البتيومين الطبيعي) فقد بلغ نحو 2.52 مليون برميل/يوم في عام 2015، أي ما يعادل 3.2 في المائة من الإنتاج العالمي من الخامات المختلفة خلال العام ذاته. وتعد كندا وبالتحديد المنطقة الغربية منها المنطقة الرئيسية لرمال النفط في العالم، حيث قدرت الكميات المنتجة من رمال النفط في كندا بنحو 2.3 مليون برميل/يوم، وهو ما يمثل 91 في المائة من الإجمالي العالمي. و بلغ إنتاج منطقة "ما قبل الملح" في البرازيل نحو 493 ألف برميل/يوم في عام 2014، أي ما يعادل 22 في المائة من إجمالي إنتاج النفط في البرازيل خلال نفس العام، هذا ويمثل حوض سانتوس المصدر لحوالي نصف إنتاج النفط من هذه المنطقة ويأتي النصف الآخر من حوض كامبوس.

وباستعراض السيناريوهات المستقبلية لأسعار النفط وهي سيناريو الأساس لمنظمة أوبك، وسيناريوهات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (سيناريو الأساس – سيناريو الاسعار المرتفعة – سيناريو الأسعار المنخفضة)، وسيناريوهات وكالة الطاقة الدولية (سيناريو السياسات الجديدة – سيناريو الأسعار المنخفضة – السيناريو المرجعي) يلاحظ تباين انعكاساتها على إنتاج النفوط من المصادر غير التقليدية سواء على المدى المتوسط أو على المدى البعيد.

يشار إلى ان انتاج الأنواع المختلفة للنفوط من المصادر غير التقليدية يرتبط بعدة تحديات، من أهمها، ارتفاع تكلفة إنتاج النفط، كثافة استخدام الطاقة، إضافة إلى تحديات بيئية كبيرة لما لهذا النوع من الانتاج من تأثيرات سلبية على البيئة والهواء ومصادر المياه الجوفية.

وفيما يتعلق بالانعكاسات المحتملة للتطورات في المصادر النفطية على الدول العربية، قامت معظم الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بتخفيض سعر برميل النفط المعتمد لإعداد ميزانيتها، وبشكل كبير بسبب موجة الانخفاض الحالية في أسعار النفط العالمية. هذا وتُقدر بعض المصادر بأن سعر التعادل المطلوب للميزانيات في تلك الدول في عام 2015، تتراوح ما بين 47.1 دولار/برميل في الكويت و 215 دولار/برميل في ليبيا. وتختلف الصورة بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط حيث استفادت من الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض تكاليف وارداتها النفطية.

أدى تراجع الأسعار العالمية للنفط إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بنسبة تراوحت ما بين 42.3 في المائة في عُمان و68 في المائة ليبيا. مما يعيد إلى الأذهان ما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، من تراجع ملحوظ في العائدات النفطية للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط عام 2009، نتيجة للتراجع في أسعاره في الأسواق الدولية.

في المقابل، ساهم زيادة مستويات الإنتاج من المصادر غير التقليدية في انخفاض واردات النفط الخام الأمريكية من الدول العربية بنحو 35.2 في المائة خلال الفترة (2008 – 2014) وقد تباين تأثير التطورات في إنتاج النفط الصخري على صادرات النفط الخام من الدول العربية المختلفة إلى السوق الأمريكية تبعاً لنوعيات نفوط التصدير لتلك الدول. حيث انخفضت واردات النفط الخام الأمريكية من الجزائر (باعتبارها منتجة للنفوط الخفيفة) بنسبة بلغت نحو 80 في

المائة. وفي المقابل، حققت الكويت (باعتبارها منتجة للنفوط الثقيلة) زيادةً في صادراتها من النفط الخام إلى السوق الأمريكية بحوالي 48 في المائة خلال الفترة أعلاه.

العون الإنمائي العربي

بلغت **المساعدات الإنمائية** الميسرة الرسمية المُقدمة من الدول العربية المانحة[8] في عام 2015 حوالي 12.1 مليار دولار، بانخفاض قدره نحو 6.4 مليار مقارنة بالمساعدات الإنمائية المقدمة خلال عام 2014. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة (1970 – 2015) حوالي 202.7 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.86 في المائة في عام 2015.

في حين سجلت **المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق**[9] في عام 2015 حوالي 17.7 مليار دولار مقابل حوالي 15.4 مليار دولار في عام 2014 مُسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته حوالي 14.9 في المائة. وشكلت الالتزامات المقدمة منها للدول العربية نسبة 36.1 في المائة في عام 2015 مقارنة بنسبة 45.1 في عام 2014.

يوضح **التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق** لعام 2015، الاهتمام المتواصل بدعم مشروعات البنى الأساسية وعلى وجه الخصوص مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات حوالي 10.9 مليار دولار تشكل حوالي 61.7 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال عام 2015.

وفيما **يخص المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية** من جميع المصادر، باستثناء العون المؤسسي العربي، فقد بلغ إجمالي هذه المساعدات حوالي 22.3 مليار دولار عام 2014 بتراجع قدره حوالي 0.9 في المائة عن عام 2013. وتشكل هذه المساعدات نحو 13.8 في المائة من إجمالي العون الإنمائي الرسمي المقدم للدول النامية خلال عام 2014. وتشير التقديرات الأولية للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى استقرار صافي المساعدات الإنمائية الرسمية في حدود 131.5 مليار دولار في عام 2015 مقابل 137.2 مليار دولار المسجل في عام 2014.

[8] يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية، وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.

[9] مؤسسات مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

(فصل التعاون الاقتصادي العربي المشترك)

التعاون العربي في مجال تغير المناخ

يعد تغير المناخ مشكلة عالمية طويلة الأجل، تنطوي على تفاعلات بين العوامل البيئية والظروف الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والاجتماعية والتكنولوجية. وقد بات تغير المناخ أمراً واقعاً، وهناك إجماع عالمي على أن المناخ يتغير نتيجة للانبعاثات التي يسببها الإنسان أساساً، وثمة مؤشرات يستدل من خلالها على هذا التغير، ويترتب على ذلك تأثيرات مهمة على المستويين الدولي والإقليمي.

وبالرغم من الإسهام المنخفض للمنطقة العربية من الغازات الدفيئة (أقل من 5 في المائة من مجمل الانبعاثات في العالم)، إلا أنها بحكم امتدادها الجغرافي، وتباين بنياتها الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى تدهور الموارد الطبيعية فيها، واعتماد كثير من بلدانها على الموارد الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ كالزراعة ومصادر المياه والثروة السمكية، ستكون من أكثر المناطق عرضةً للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية وتفاعلاتها المختلفة والتي تشمل تهديداً للمناطق الساحلية، وازدياد حدة الجفاف والتصحر وشح الموارد المائية، وزيادة ملوحة المياه الجوفية، وانتشار الأوبئة والآفات والأمراض على نحو غير مسبوق؛ الأمر الذي يترتب عليه انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعرقلة لمسيرة التنمية المستدامة، وذلك بإضافة تحدٍ جديد إلى مجموعة التحديات التي تواجهها الدول العربية في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية (2015-2030).

لذا فقد كان الاهتمام بقضايا تغير المناخ، من أجل تحسين حياة البشر فحسب، وكذا للحد من خطورة تغير المناخ وانعكاساته السلبية على العالم، وبحكم كون الدول العربية من اكثر المناطق تأثراً بقضايا التغير المناخي، فقد حظي موضوع تغير المناخ باهتمام الدول العربية، واعتبار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة جهة التنسيق بين الدول العربية في هذا الشأن .

وقد اعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة خطة عمل عربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ، والتي تتضمن برامج وأنشطة للتكيف مع تغير المناخ، كما أنه يمكن الاستفادة من نتائج قمة باريس للمناخ في احدث تغير في المنطقة العربية.

(فصل تطورات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال)

الاقتصاد الفلسطيني

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة تراجعاً في **النشاط الاقتصادي** خلال العام 2015، بسبب استمرار سياسة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي للعام التاسع على التوالي، والذي تزامن مع حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية بشكل كبير إثر اندلاع الهبة الجماهيرية "هبة القدس" في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2015، الأمر الذي أدى إلى تشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة العراقيل أمام حركة الاستيراد والتصدير، وانخفاض حجم المساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة ودعم النفقات التطويرية، والتأخر في تحويل أموال إعادة اعمار قطاع غزة.

فقد تعرض **الاقتصاد الفلسطيني** خلال السنوات الأخيرة لسلسلة أزمات متتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، تمثلت بالاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية عبر شن الحروب والحملات الأمنية، والحجز على أموال المقاصة وتشديد الحصار على قطاع غزة وزيادة القيود والمعيقات في الضفة الغربية من حين إلى آخر، وتقييد حركة التنقل والنفاذ للأفراد والبضائع وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها في السنوات الأخيرة .

وعلى الرغم من أن **الناتج المحلي الإجمالي** بالأسعار الثابتة قد شهد ارتفاعاً بنسبة 3.5 في المائة خلال العام 2015، إلا أنه ظل في حدود المستويات السائدة قبل حوالي ستة عشر عاماً، كونه يعتمد على عوامل غير ذاتية، وأنه غير منتج لفرص العمل، إذ أن هذا النمو لم يعتمد على زيادة الاستثمار للقطاع الخاص أو زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد. كما شهد العام 2015 انخفاض **نسبة البطالة** إلى 25.6 في المائة، حيث بلغت في الضفة الغربية المحتلة حوالي 17.3 في المائة، بينما بلغت في قطاع غزة نحو 41.0 في المائة .

ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي العامل الأكثر تأثيراً في تشكيل بنية وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي في صياغة مؤشرات **التنمية البشرية**، حيث استهدفت السياسة الإسرائيلية تعطيل حركة الاقتصاد الفلسطيني، ووضع العراقيل أمام مختلف الأنشطة الاقتصادية، لمنع قيام أية محاولة لإحداث تنمية حقيقية في الأراضي الفلسطينية، إذ يعتمد الفلسطينيون بنسبة 90 في المائة على الكيان الإسرائيلي في توفير وسائل العيش المختلفة.

لكن من الممكن أن يشهد الاقتصاد نمواً بنسبة تفوق الثلث إذا رفعت إسرائيل قيودها المفروضة على التنمية عن 60 في المائة من أراضي الضفة الغربية الواقعة تحت سيطرتها الكاملة، والمسماة المنطقة "ج" ومنطقة الأغوار، حيث يخسر الاقتصاد الفلسطيني حوالي 3,4 مليارات دولار سنوياً جراء منع الفلسطينيين من الوصول إلى المنطقة "ج" الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة[10].

[10] تقرير للبنك الدولي نشر في عام 2014 حول نمو الاقتصاد الفلسطيني والسياسة الاسرائيلية تجاه الاراضي المحتلة عام 1967.